مصدر الاستراتيجي

THE STRATEGIC MSDR

نشرة نصف شهرية

الجمعة 15-9-2023

العدد : 05

مصدر الاستراتيجي

نشرة نصف شهرية تصدر عن شبكة مصدر الإخبارية، تتناول بالرصد والتحليل ، أهم القضايا الساخنة حول العالم.

تتناول قضية واحدة في كل عدد، وتستعرض أهم ما كُتب حولها في مراكز الابحاث الدولية ، وتقدم رؤية تحليلية حول هذه القضية .

الفهرس

1 رؤية وتحليل

2 هل ستنجح خطة الولايات المتحدة لمواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية؟

5 السماح لنا بالطموح . ماذا يعني فوز مجموعة العشرين بالاتحاد الأوروبي بالنسبة للجغرافيا السياسية العالمية؟

7 تقاطعات النفوذ: دور IMEC وأوروبا في الشرق الأوسط متعدد الأقطاب

10 من غير المرجح أن يؤدي ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا إلى تعزيز التطبيع السعودي الإسرائيلي

13 حجة لمشاركة الولايات المتحدة بشكل أكبر في آسيا الوسطى

رؤية وتحليل

ضم الاتحاد الأفريقي لمجموعة الـ 20، وإطلاق ممرين اقتصاديين: الأول من الهند مرورا بالشرق الأوسط وصولاً لأوروبا، والثاني ممر اقتصادي افريقي بين زامبيا الكونغو الديمقراطية انغولا.

يحمل عدة مؤشرات ترتبط بالحفاظ على بنية النظام الدولي الراهن في مواجهة صعود الصين وروسيا.

يأتي الإعلان عن مبادرة الممرات الاقتصادية في وقت تشهد فيه منافسة جيولوجية اقتصادية قوية في مجال البنية التحتية، وينبع من رغبة القوى الغربية في مقاومة النفوذ الصيني.

يهدف المشروع إلى إعادة تصميم التدفقات التجارية من خلال تقديم بديل لمبادرة الحزام والطرق التي تعتمد على الاتصال الذي ترعاه الصين.

من الناحية الاقتصادية، فإنه يوفر الفرصة لتعزيز التجارة في السلع والطاقة والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والهند، العضو الأسرع نموًا في مجموعة العشرين.

وضع الهند كممثل لدول الجنوب العالمي، حيث كانت تلعب الصين تاريخيا هذا الدور.

تعتبر مبادرة الممرات الاقتصادية أيضًا مهمة للغاية من حيث أنها تمثل أول جهد ملموس من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتوفير استثمارات البنية التحتية بالشراكة مع الجهات الفاعلة غير الغربية، واعتبارهم أخيرًا متعاونين وليس مجرد متلقين لمثل هذه الخطط.

دمج دول الخليج ضمن المبادرة يهدف الي محاولات أمريكية وأوروبية، لإبعاد الخليج العربي عن النفوذ الصيني والروسي، وسعى الرئيس الأمريكي جو بايدن لاستغلال المبادرة في تعزيز محادثات التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

د. سليم محمد الزعنون
فتحي صبَّاح
عزيز المصري

هل ستنجح خطة الولايات المتحدة لمواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية؟

مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي

في قمة مجموعة العشرين الأسبوع الماضي، أعلن الرئيس جو بايدن عن ممر اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)، والذي يسعى إلى مواجهة الاختراقات التي حققتها الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) من خلال ربط الهند والخليج العربي وأوروبا. يعكس هذا اعترافًا في واشنطن بأنه على الرغم من أن مبادرة الحزام والطريق قد واجهت انتكاسات خطيرة، فإن تعهد الزعيم الصيني شي جين بينغ المميز بالسياسة الخارجية لن يذهب إلى أي مكان. بالإضافة إلى ذلك، حتى مبادرة الحزام والطريق المتعثرة تشكل تحديات كبيرة للولايات المتحدة، كما جادلنا في تقرير فرقة العمل المستقلة التي ترعاها CFR. إذا نجحت IMEC، فستساعد في ربط المناطق المهمة معًا وتقديم بديل لمبادرة الحزام والطريق، ولكن تظل هناك أسئلة رئيسية تتعلق بالتمويل والجدول الزمني والجدوى.

مبادرة الحزام والطريق تبلغ عامها العاشر

في سبتمبر 2013، خلال زيارة إلى كازاخستان، اقترح شي جين بينغ بناء «حزام اقتصادي لطريق الحرير»، مضيفًا لاحقًا «طريق حرير بحري للقرن الحادي والعشرين». مجتمعة، فإن هذين الخطين، اللذين سعيا إلى ربط الصين بوسط وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، سيشكلان «حزام واحد وطريق واحد» (المعروف الآن باسم مبادرة الحزام والطريق). منذ ذلك الحين، تجاوزت BRI ممراتها الأصلية، وأصبحت عالمية النطاق. في إطار مبادرة الحزام والطريق، مولت الصين وبنت الطرق ومحطات الطاقة والموانئ والسكك الحديدية والبنية التحتية الرقمية. إنها أكبر مشروع عالمي للبنية التحتية على الإطلاق، حيث تمول الصين ما يصل إلى تريليون دولار من البنية التحتية حول العالم. وقع ما يقرب من 150 دولة على مبادرة الحزام والطريق بشكل ما.

واصلت الصين مبادرة الحزام والطريق على أمل أن تمتص القدرة التصنيعية الزائدة، وتمكين بكين من استخدام مدخراتها الزائدة، وتضييق الفجوة بين المدن الساحلية الغنية في الصين وداخلها الفقير، والمساعدة في تأمين مصدر ثابت للمدخلات لقطاع التصنيع في الصين. ستعيد طرق التجارة الجديدة توجيه التجارة بعيدًا عن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ونحو الصين، مما يعزز النمو الاقتصادي الصيني. بالإضافة إلى الدوافع المحلية لمبادرة الحزام والطريق، يمكن للصين تحويل نفوذها الاقتصادي إلى نفوذ سياسي، والضغط على الدول لعدم اتخاذ مواقف تتعارض مع مصالح الصين في القضايا الحساسة. إن استثمارات الصين في الموانئ الخارجية ستمنح جيشها قدرات أكبر لإسقاط الطاقة.

أثار تنفيذ مبادرة الحزام والطريق مخاوف جدية بشأن الديون والقدرة على الاستدامة البيئية. لم تكن العديد من مشاريع مبادرة الحزام والطريق مجدية اقتصاديًا وزادت من عبء الديون على البلدان المثقلة بالديون بالفعل. نظرًا لأن جائحة كوفيد-19 أزالت أحشاء الاقتصاد العالمي، ظهرت أزمات الديون في البلدان التي كانت متلقية رئيسية لقروض مبادرة الحزام والطريق، مثل باكستان وسريلانكا وزامبيا وكينيا. نتيجة لذلك، أنفقت الصين منذ عام 2019 أكثر من 100 مليار دولار لإنقاذ البلدان النامية التي تعاني من ضائقة الديون. كما مولت BRI أيضًا توليد الطاقة كثيفة الكربون، والأكثر إثارة للقلق هو محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، والتي تعتمد على الوقود الأحفوري لعقود قادمة.

دفعت مثل هذه المخاوف الصين إلى إعادة ضبط المبادرة. صرح شي أن مبادرة الحزام والطريق ستركز أكثر على التخفيف من حدة الفقر والرعاية الصحية والتنمية الخضراء. وقد سلط الضوء على الحاجة إلى الاستدامة الاقتصادية والمالية للمشاريع وتعهد بأن مبادرة الحزام والطريق ستتبع المعايير الدولية لتطوير المشاريع. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بين مثل هذه الإعلانات وكيفية تنفيذ مبادرة الحزام والطريق على الأرض. الآن، بينما تواجه الصين قضاياها الاقتصادية الخاصة، من المرجح أن تمضي مبادرة الحزام والطريق قدمًا كمهمة أقل طموحًا، مع عدد أقل من مشاريع البنية التحتية الكبرى وزيادة التركيز على البنية التحتية الرقمية والتكامل المالي والعلاقات بين الناس.

هل يظهر بديل؟

في حين أن مبادرة الحزام والطريق لم تسر وفقًا للخطة، إلا أنها تشكل تحديات للولايات المتحدة. أدت مبادرة الحزام والطريق إلى زيادة أعباء الديون، وحبست البلدان في العقود الآجلة كثيفة الكربون، وأمالت ساحة اللعب في الأسواق الرئيسية نحو الشركات الصينية، وجذبت البلدان إلى علاقات اقتصادية وسياسية أكثر إحكامًا مع بكين. لديها القدرة على إزاحة الشركات الأمريكية، ووضع معايير فنية لا تتوافق مع المنتجات الأمريكية، ودفع الدول إلى الانحياز سياسيًا إلى الصين. كما تجعل مبادرة الحزام والطريق من الصعب على البنك الدولي وغيره من المقرضين التقليديين الإصرار على معايير عالية من خلال تقديم حزم بنية تحتية سريعة تتخلى عن تقييمات صارمة للأثر البيئي والاجتماعي.

على الرغم من عيوب مبادرة الحزام والطريق العديدة، من المهم ملاحظة أنها تعالج قضية حقيقية، وهي الحاجة الملحة وغير الملباة للاستثمار في البنية التحتية. حدد البنك الدولي فجوة في البنية التحتية العالمية بقيمة 18 تريليون دولار. مع تحويل المقرضين التقليديين تركيزهم بعيدًا عن البنية التحتية، كانت الصين على استعداد للدخول في هذا الفراغ، ونتيجة لذلك أصبحت الآن أكبر دائن رسمي في العالم.

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أدركت أنه يتعين عليها تقديم رؤية إيجابية للبنية التحتية العالمية بدلاً من مجرد معارضة مبادرة الحزام والطريق، إلا أن ردها حتى هذه النقطة لم يكن كافياً. على الجانب الإيجابي، في ظل إدارة ترامب، قدمت الولايات المتحدة سلطات أكبر لبنك التصدير والاستيراد وأنشأت مؤسسة تمويل التنمية. من جانبها، أعلنت إدارة بايدن عن مبادرة بعنوان Build Better World (B3W)، والتي يبدو أنها أعيدت تسميتها بالشراكة من أجل الاستثمار العالمي في البنية التحتية (PGII). يهدف PGII إلى تعبئة رأس المال الخاص للاستثمار في أربع مجالات: تغير المناخ وأمن الطاقة، والصحة والأمن الصحي، والتكنولوجيا الرقمية، والمساواة بين الجنسين.

الآن، في صدى لمبادرة الحزام والطريق، قدمت الولايات المتحدة وشركاؤها IMEC، التي تسعى إلى ربط الهند والخليج العربي وأوروبا عبر السكك الحديدية وخطوط الشحن. بالإضافة إلى الروابط التجارية، تتصور IMEC الكهرباء والبنية التحتية الرقمية بالإضافة إلى الأنابيب لتصدير الهيدروجين النظيف. في إفريقيا، سيربط ممر عبر إفريقيا (ممر لوبيتو) أنغولا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، ليصل في النهاية إلى المحيط الهندي. ومع ذلك، لم يتم الإعلان بعد عن التفاصيل المتعلقة بالتمويل والجدول الزمني.
إذا نجحت هذه الممرات، فإن لديها القدرة على زيادة أمن سلسلة التوريد والمرونة، وتوليد النمو الاقتصادي، وتعزيز التجارة بين شركاء الولايات المتحدة. على سبيل المثال، أشارت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى أن IMEC ستجعل التجارة بين الهند وأوروبا أسرع بنسبة 40%. في الوقت نفسه، من الصعب تفويت الدوافع الجيوسياسية للممرات الجديدة. إذا كان ممر لوبيتو قادرًا على

زيادة إنتاج وتجارة المعادن الحيوية مثل النحاس والكوبالت، فسوف يقلل ذلك من الاعتماد على الصين في سلسلة توريد السيارات الكهربائية. يمكن اعتبار IMEC محاولة للرد على ميل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نحو الصين، وتسهيل التكامل الاقتصادي بين إسرائيل والعالم العربي، وتعزيز بديل لإمدادات الطاقة الروسية.

تعد IMEC وLobito Corridorg من المشاريع الكبيرة التي ستستغرق سنوات عديدة حتى تؤتي ثمارها حتى في ظل أفضل الظروف. ولكن هناك طريقة أفضل وأبسط للتنافس مع مبادرة الحزام والطريق في الوقت الحالي: إعادة توجيه البنك الدولي للتركيز بشكل أكبر على الاتصال الرقمي والبنية التحتية والوصول إلى الطاقة مع توسيع قدرته على الإقراض. وبالنظر إلى تاريخ قيادتها الطويل في البنك الدولي ومكانتها الفريدة في إدارة البنك الدولي، فإن الولايات المتحدة في وضع جيد لقيادة هذه الجهود. يجب الثناء على إدارة بايدن لبدء هذه العملية، والتي يمكن أن تكون أكثر أهمية من الممرات الاقتصادية التي احتلت العناوين الرئيسية.

في الشهر المقبل، سيعود الاهتمام إلى بكين حيث يستضيف شي منتدى الحزام والطريق الثالث للتعاون الدولي، حيث من المرجح أن يدخل المزيد من التعديلات على مبادرة الحزام والطريق. الولايات المتحدة، من جانبها، وضعت أجندة إيجابية على الطاولة ولكن أمامها طريق طويل لتقطعه في تحويل الفكرة إلى حقيقة واقعة. عندما تبدأ واشنطن في القيام بذلك، يجب عليها أيضًا تنشيط البنك الدولي وإدخال استراتيجية تجارية تثبت التزامها تجاه المحيطين الهندي والهادئ.

السماح لنا بالطموح . ماذا يعني فوز مجموعة العشرين بالاتحاد الأوروبي بالنسبة للجغرافيا السياسية العالمية؟

مركز دراسات السياسة الأوروبية – بروكسل

كانت هناك نتيجتان رئيسيتان من قمة مجموعة العشرين لأوروبا: بيان مخفف بشأن أوكرانيا، وإعلان الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC). بعبارة واضحة، واحد سالب، واحد موجب. يمكن أن يؤدي إلقاء نظرة فاحصة على كليهما إلى استنتاجات مختلفة إلى حد كبير حول الدور المتغير للاتحاد الأوروبي في الجغرافيا السياسية والحوكمة العالمية. باختصار، نعتقد أن IMEC هو المغير الحقيقي للعبة. إنه يوضح كيف يمكن أن تترجم قوة تجميع الموارد إلى قوة جيوسياسية، مع نقل الخطاب حول التعاون الاقتصادي إلى بُعد جديد تمامًا.

تحدي مؤسسة بريتون وودز؟

وُصف إعلان قادة مجموعة العشرين في نيودلهي وفشله في إدانة روسيا إما بأنه تنازل من القوى الغربية أو كدليل على عدم صلة المنتدى بالتطورات الأمنية العالمية - أو حتى الجغرافيا السياسية بشكل عام. ومع ذلك، سيكون من الخطأ الاستراتيجي أن يشتري الاتحاد الأوروبي النظرية الأخيرة.

صحيح أنه في الأسابيع القليلة الماضية وحدها، لفت التوسع المحتمل لمجموعة البريكس إلى ستة أعضاء جدد، بالإضافة إلى إدراج الاتحاد الأفريقي (AU) في مجموعة العشرين (وبالتالي، مجموعة الـ 21 الآن)، الانتباه إلى الجيوسياسية المتقلبة والتوازن الجيو- الاقتصادي بين قوى مجموعة السبع وتحالف «الجنوب العالمي» المنظم بشكل متزايد. عزز غياب شي جين بينغ عن مجموعة العشرين الانطباع بأن الصين، المولعة تمامًا بـ "التعددية المصغرة" و "الغرب لا يهتم بخطاب" الجنوب العالمي "، فقدت الاهتمام بالمنتدى.
على الرغم من أن هذه مخاوف صحيحة تثير أسئلة وجودية لمجموعة العشرين وأعضائها، إلا أن هناك المزيد مما يمكن قوله عن مجموعة العشرين على أنها سفينة لتغيير جيوسياسي إيجابي.

التواصل من أجل الجغرافيا السياسية

سيربط الممر الاقتصادي الجديد بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) آسيا وأوروبا عبر الخليج العربي/الفارسي. هذه أخبار رائعة للعلاقات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ولكن أيضًا الولايات المتحدة والهند. لكن لماذا هذه الأخبار الجيوسياسية؟
ذلك لأن العالم قد انتقل إلى عصر تحظى فيه القضايا غير الأمنية بأهمية جيوسياسية متزايدة، من اضطرابات سلسلة التوريد المسلحة إلى إمدادات الطاقة وتوافر المواد الخام. كوفيد-19، أدت حرب روسيا على أوكرانيا وعواقبها بعيدة المدى إلى امتداد أنظمة الاتصال العالمية الضعيفة أو المجزأة تمامًا. وهذا هو السبب في أن تأمين ممرات اقتصادية آمنة ومأمونة، مثل IMEC التي من المتوقع أن تشمل ليس فقط روابط السكك الحديدية والموانئ للتجارة الأسرع، ولكن أيضًا كابلات الكهرباء وخط أنابيب هيدروجين نظيف وكابل بيانات عالي السرعة، مهمة للغاية للاتحاد الأوروبي.

ولكن هل تفسر هذه الأهمية لماذا وصفت رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين IMEC بأنه «المشروع الأكثر طموحًا لجيلنا» في خطابها في الاتحاد الاوروبي لعام 2023؟ يشير مكانة الهند المركزية (جغرافيًا وسياسيًا) في صفقة IMEC إلى مركز جيوسياسي آخر إلى جانب أوكرانيا - المحيطين الهندي والهادئ.

في لغة الممرات، تزود IMEC البلدان الموقعة باستجابة مشتركة لمبادرة الحزام والطريق الصينية. تتخذ الهند إجراءات على حدودها الشمالية الشرقية لتأمين الروابط مع الآسيان، وهي الآن تؤمن بنشاط «جبهتها الغربية». جنبًا إلى جنب، بدأ الاتحاد الأوروبي الآن في نشر استراتيجية البوابة العالمية.
في غضون ذلك، تقدم دول الخليج والولايات المتحدة مصالحها ومواردها الاستراتيجية إلى طاولة المفاوضات. هنا يكمن التغيير الحقيقي للعبة - تُظهر IMEC قوة تجميع الموارد وكيف يمكن أن يحول ذلك نفسه إلى قوة جيوسياسية، مما يغير تمامًا نموذج التعاون الاقتصادي الاستراتيجي.

بطريقة ما، تضع IMEC لمسة على أساليب بريتون وودز المجربة والمختبرة: في الماضي، ربما كان هذا النوع من المشاريع قد اقترحته مؤسسة مثل البنك الدولي. الآن، تعيد G21 الموسعة حديثًا، تحت قيادة متغيرة، تعريف الاتصال العالمي. هذا هو الجمهور الدقيق للبوابة العالمية - الشركاء الدوليون الذين يدركون تمامًا الأهمية الجيوسياسية للروابط الآمنة والآمنة مع الاتحاد الأوروبي. وبهذا المعنى، توفر رئاسة البرازيل G21 لعام 2024 والعضوية الدائمة للاتحاد الأفريقي فرصًا واسعة للاتحاد الأوروبي.

ماذا يعني كل هذا حقا بالنسبة لأوروبا

من المحتمل جدًا ألا تحدث IMEC تحت قيادة G21 أخرى، مشيرة إلى أهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والهند في السنوات (وربما العقود القادمة). توفر الصفقة أيضًا شراكة على أسس متساوية مع الدول التي ليست دائمًا متشابهة في التفكير، ولا منافسة بالضبط. بعيدًا عن تفكير الكتلة، فإنه يوفر فرصة للاتحاد الأوروبي لتحديد وتجسيد ما يريد أن يكون. لقد حققت تقليديًا الوسائل الجيوسياسية من خلال القوة التنظيمية القائمة على القيم الأوروبية - في الواقع، نحن جميعًا على دراية بتأثير بروكسل.
تخلق البوابة العالمية، وتنفيذها من خلال مشاريع على غرار IMEC، فرصة حقيقية للاتحاد الأوروبي لامتلاك علامة تجارية أكثر مباشرة للقوة الجيوسياسية والسياسة الخارجية. إنه أيضًا تغيير في اللهجة طال انتظاره: فرض المعايير - حبة مريرة لابتلاعها بالنسبة للكثيرين - لم يعد رد فعل الاتحاد الأوروبي الأول في الاتصال والدبلوماسية العالمية.

على حد تعبير فون دير لاين، شهدت السنوات القليلة الماضية "ولادة اتحاد جيوسياسي - يدعم أوكرانيا، الوقوف في وجه عدوان روسيا، والرد على الصين الحازمة والاستثمار في الشراكات. "لقد شكلت قمة 2023 سابقة مهمة للاتحاد الأوروبي لتكرار هذا النهج مع أي وجميع شركائه الدوليين في جميع أنحاء العالم - مسعى منسق لفريق أوروبا، وشراكة وجهاً لوجه لتجميع الموارد.
القمة القادمة بين الاتحاد الأوروبي والهند، وقمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك قمة ريو دي جانيرو G21 2024، هي فرص أخرى لا ينبغي تفويتها - فرص لجعل IMEC حقًا المشروع الأكثر طموحًا لجيلنا حتى الآن.

تقاطعات النفوذ: دور IMEC وأوروبا في الشرق الأوسط متعدد الأقطاب

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

إعلان مجموعة العشرين الأسبوع الماضي عن إنشاء «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» (IMEC) - الذي وقعته الهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - أشاد به رئيس المفوضية الأوروبية ليورا. يهدف المشروع إلى بناء خط سكة حديد، ولاحقًا، كابلات رقمية وكهربائية، بالإضافة إلى خط أنابيب هيدروجين نظيف، من الهند إلى أوروبا عبر الأردن وإسرائيل. بالنسبة للغرب، يمثل جهدًا للتنافس مع النفوذ الصيني المتزايد في الشرق الأوسط. بينما يستعد الأوروبيون لتقديم خطة عمل ملموسة للمشروع - خطة ستحتاج، أولاً وقبل كل شيء، إلى التغلب على تحديات الجدوى الضخمة - يجب أن يسترشدوا بالتوقعات الجيوسياسية الواقعية. في منطقة تتبنى تعدد الأقطاب العالمية، يمكن أن تعمل IMEC كمنصة لتأكيد بعض النفوذ الاقتصادي الغربي وتعزيز استقرار النمو الاقتصادي؛ ومع ذلك، لن تكون وسيلة لسحب القوى الإقليمية بعيدًا عن بكين.

ستجبر IMEC الغرب بسرعة على مواجهة عدم التوافق بين كيف يرون هم والجهات الفاعلة الخليجية الرئيسية العالم متعدد الأقطاب. يعتقد الغرب أنه لا يزال بإمكانه تعزيز نفوذه الإقليمي على حساب الصين، حيث يقدم بديلاً لمبادرة بكين للحزام والطريق (BRI). لكن الجهات الفاعلة الخليجية ترى هذه الاتفاقية في سياق نظام عالمي جديد يمكنهم من خلاله موازنة العلاقات مع كل من الصين والغرب لتعظيم مكاسبهم. يصف المحللون الإقليميون العالم متعدد الأقطاب بأنه عالم غير مشروط بالقوى العظمى، ولكن حيث من المحتمل أن تكون القوى العظمى «مشروطة بالقوى الوسطى والصغيرة»، مثل الأنظمة الملكية الخليجية نفسها.

لا تشارك الأنظمة الملكية الخليجية المخاوف الأوروبية والأمريكية بشأن نقاط الضعف في الاعتماد الاقتصادي على الصين وعلاقات الطاقة مع روسيا. بدلاً من ذلك، يرون أن مركزيتهم الجيوسياسية مرتبطة بموقعهم كمراكز عالمية، مستفيدين من موقعهم الجغرافي الاستراتيجي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. إذا كان هناك أي شيء، فإن الأنظمة الملكية الخليجية تتطلع إلى زيادة تعزيز الاتصال، مما سيزيد من اعتمادها على سلاسل التوريد المعولمة بالكامل. وبهذا المعنى، سوف تتماشى IMEC بدلاً من التنافس مع مبادرة الحزام والطريق، حيث تنظر الجهات الفاعلة الإقليمية إلى مصلحتها للعمل مع كليهما. على هذا النحو، ليس من المستغرب أن يتم توقيع هذه الاتفاقية بعد أيام فقط من انضمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رسميًا إلى مجموعة البريكس.

حتى مع تقدم IMEC إلى الأمام، تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها مشجعة بسبب نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي المتزايد حيث يتنافس الغرب والصين وروسيا على شراكتهم بعد غزو أوكرانيا. ونتيجة لذلك، سيقاومون الضغط الغربي للتراجع عن احتضانهم الاستراتيجي المتزايد للصين، فضلاً عن التعاون المستمر مع روسيا. من غير المرجح أن يتغير هذا حتى لو ظلت الأنظمة الملكية الخليجية تعتمد على الولايات المتحدة في أمنها، وهي ديناميكية تعيد واشنطن تأكيدها الآن - من خلال عمليات نشر بحرية

جديدة، وبنية أمنية جديدة للذكاء الاصطناعي تُعرف باسم فرقة العمل 59، وآفاق الضمانات الأمنية للرياض مقابل التطبيع مع إسرائيل (التي قد تكون خطوطها العريضة واضحة في اتفاقية أمنية جديدة بين الولايات المتحدة والبحرين). بالنسبة للولايات المتحدة، تعكس هذه الالتزامات الأمنية محاولة لعكس التصورات الإقليمية لتقليص الولايات المتحدة. لكن من الواضح بشكل متزايد أن الدول الإقليمية تشعر أن طموحات الولايات المتحدة - مدفوعة بالرغبة في مواجهة هدف الصين وبايدن السياسي المحلي لتوسيع التطبيع الإقليمي مع إسرائيل - قد منحتها المساحة لتقديم مطالب غير مسبوقة لواشنطن.

في الواقع، من الملاحظ مدى سرعة نمو علاقات الخليج مع روسيا والصين. منذ حرب أوكرانيا، أصبحت الإمارات ملاذًا آمنًا للعاصمة الروسية، فضلاً عن كونها مركزًا رئيسيًا للشحن العابر للتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج إلى روسيا. في الأشهر الخمسة الأولى من 2023، صدرت الإمارات ما قيمته 233 مليون دولار من مكونات الكمبيوتر ومعدات الاتصالات والإلكترونيات إلى روسيا، مقارنة بمليوني دولار في نفس الفترة من العام الماضي. تجاهلت الإمارات المخاوف الأمريكية والأوروبية رفيعة المستوى، بما في ذلك تلك التي عبرت عنها فون دير لاين لنظيرها الإماراتي محمد بن زايد في اجتماع ثنائي، مما يدل على عدم رغبتها في تغيير موقفها. وبالمثل، عززت المملكة العربية السعودية شراكتها في مجال الطاقة مع موسكو للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة على الرغم من الضغط الغربي على أعلى مستوى، بينما استوردت أيضًا كميات قياسية من منتجات النفط الروسية منخفضة الأسعار.

وفي الوقت نفسه، تعد الصين الآن أكبر مشتر منفرد لنفط وغاز دول مجلس التعاون الخليجي. على الرغم من الإنذار الغربي، تهيمن شركة Huawei الصينية على سوق دول مجلس التعاون الخليجي للبنية التحتية الرقمية، وبكين لديها حصص في الموانئ الإقليمية الاستراتيجية مثل الدقم العماني وميناء جدة الإسلامي في المملكة العربية السعودية، وهناك قاعدة بحرية صينية في الإمارات العربية المتحدة يمكن استخدامها لأغراض مدنية وعسكرية.
في صميم علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا والصين، هناك نفور مشترك من العقوبات الغربية، التي

يغذيها الاعتماد العالمي على الدولار الأمريكي. تناقش بكين بنشاط إجراءات إزالة الدولرة، بما في ذلك النفط واليوان وإنشاء منصات للعملات المشفرة للتحايل على الدولار. إن إنشاء عملة مشتركة جديدة وأدوات للعمليات المشتركة غير الدولارية، على سبيل المثال في بنك التنمية الجديد، هي الآن مسائل رئيسية قيد المناقشة داخل مجموعة بريكس الموسعة حديثًا.

لن تعكس IMEC هذه الديناميكيات. لكن هذا لا يعني أن المشروع لا يمكن أن يخدم المصالح الأوروبية. لا يزال بإمكانه أن يمثل أداة لتعزيز الشراكات الاقتصادية والتأثير مع المنطقة، وقد يخلق حتى نفوذًا للضغط على الخليج للتخلص من المخاطر من بكين في مجالات محددة. يمكن للأوروبيين التأكيد على أن الاعتماد المفرط على بكين يعرض الخليج لمخاطر الإكراه الاقتصادي واختناقات سلسلة التوريد، فضلاً عن تداعيات الركود الاقتصادي في الصين.

يمكن للأوروبيين أيضًا أن يوضحوا أنه إذا سمح حكام الخليج بأن تستغل موسكو وبكين بلديهم كأبواب خلفية في أسواق التكنولوجيا والتجارة المالية والسلع والخدمات الغربية، فإن ذلك سيشكل قيودًا شديدة على مدى عمق مشاريع الاتصال في IMEC. سيحد هذا من وصول الخليج إلى المشاريع الحساسة، كما يتضح من التردد في السماح للمملكة العربية السعودية بالانضمام إلى المملكة المتحدة وإيطاليا وتحالف الطائرات المقاتلة من الجيل التالي في اليابان، والبرنامج العالمي للطيران القتالي، وفشل الإمارات العربية المتحدة في تأمين طائرات F-35 الأمريكية. في الآونة الأخيرة، أدت الاتصالات مع شركات الدفاع الروسية والصينية الخاضعة للعقوبات إلى انهيار صفقة ضخمة بين شركة SCOPA Defense السعودية ونظيرتها الأمريكية RTX، والتي كانت ستزود المملكة العربية السعودية بالمعرفة التكنولوجية لبناء أنظمة دفاع جوي متطورة. من المرجح أن تؤدي IMEC إلى زيادة نفوذ أوروبا جنبًا إلى جنب مع الصين، وليس مكانها. سيتم تعزيز هذه الديناميكية من خلال حقيقة أن IMEC ستظهر كمصلحة عامة مشتركة، حتى جزئيًا لأولئك الذين تتنافس ضدهم، مثل الصين (أو حتى أمثال إيران). ستتطلع هذه الدول أيضًا إلى استخدام شبكة البنية التحتية، وهي نتيجة من المرجح أن تدعمها الأنظمة الملكية الخليجية التي تتطلع إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية وتعزيز خفض التصعيد الاقتصادي الإقليمي. لكن يجب أن يكون الأوروبيون على استعداد لقبول ذلك، والعمل بنشاط مع شركاء الخليج للتأكيد على رؤية IMEC كمنصة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستقر في جميع أنحاء المنطقة الأوسع. إن النهج الحصري الذي يفيد فقط الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل - والذي يحتمل أن يكون مدفوعًا جزئيًا بهدف بايدن لتأمين التطبيع الإسرائيلي السعودي - سيفشل، مما يزيد من التوترات الإقليمية في هذه العملية. بدلاً من ذلك، يجب ترك خطة عمل IMEC مفتوحة للتمديد تجاه الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، مثل عمان، والتي يمكن أن توفر وصولاً أوسع إلى الموانئ بدلاً من الاعتماد فقط على الإمارات العربية المتحدة؛ تركيا، التي يمكن لإشراكها أن يشجع على وقف التصعيد في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ ومصر، لتهدئة المخاوف من أن الهدف الرئيسي لـ IMEC هو تجاوز قناة السويس. هنا، يجب أن يعزز مرور IMEC عبر مضيق هرمز أيضًا قضية تعزيز خفض التصعيد الإقليمي مع إيران.

لتحقيق النجاح، سيحتاج المشاركون في IMEC أيضًا إلى ضمان تحقيق المشروع وإغرائه بما يكفي لتحفيز اللاعبين الإقليميين بشكل هادف. سيكلف المشروع عشرات المليارات من الدولارات وسيواجه تحديات لوجستية ضخمة، الأمر الذي سيتطلب التزامًا غربيًا كبيرًا. ولكن إذا تمت متابعتها بالتزام جاد، مدعومة بتوقعات واقعية، ومرتبطة برؤية التكامل الاقتصادي الإقليمي الشامل، فلا يزال بإمكان IMEC أن تلعب دورًا ذا مغزى في تأكيد أهمية أوروبا الجغرافية والاقتصادية في منطقة الخليج.

من غير المرجح أن يؤدي ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا إلى تعزيز التطبيع السعودي الإسرائيلي

المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس"

في قمة مجموعة العشرين، أعلن الرئيس جو بايدن أن الهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب إسرائيل وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة، تريد إنشاء «ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا» (IMEC).

سيشمل طريق السكك الحديدية والشحن هذا الألياف البصرية المتقدمة وخطوط أنابيب الهيدروجين النظيفة والمناطق الاقتصادية الممتدة من الهند، عبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل، إلى ميناء بيرايوس في اليونان.

سيضع فريق عمل جداول زمنية وخطط تمويل ومشاريع في الشهرين المقبلين. إذا تحقق المشروع الفخم، يمكن أن يخلق بعدًا جديدًا للتكامل الاقتصادي بين الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأوروبا.
يميل البعض في إسرائيل إلى رؤية المبادرة كوسيلة لإثارة التطبيع مع المملكة العربية السعودية - وهو جهد دبلوماسي لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.
ووصف مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، الممر بأنه «الدليل الأكثر أهمية» على أن الجانبين ينتقلان من «لقطة في الظلام» نحو جهود هادفة لتطبيع العلاقات بين البلدين.
لكن العقبات أمام مشروع اقتصاديًا كبيرة، ولدى الرياض دوافع أخرى للمشاركة.

وسيلة تحقيق غاية بالنسبة لواشنطن

بالنسبة للولايات المتحدة، يعد مشروع تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية وسيلة لتحقيق غاية.
كانت إدارة بايدن تضغط من أجل التوصل إلى اتفاق كجزء من خطة أوسع لاحتواء إيران والتحقق من نفوذ الصين المتزايد في الشرق الأوسط (كانت الصفقة التي توسطت فيها بكين لاستعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية، والتي أُعلن عنها في مارس، بمثابة تنبيه لنداء لواشنطن).
تهدف الخطة الأمريكية إلى إعادة تشكيل المشهد الجيواقتصادي في الشرق الأوسط من خلال مشاريع الاتصال مثل IMEC، مما يساعد على تخفيف شكوك دول الخليج بشأن التزامها، وتقليل التوترات مع إيران وتعزيز قيادتها في الخليج.

سيكمل الممر تحالفات أخرى من القوى الصديقة مثل الهند والإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة I2U2 والشراكة التي تقودها مجموعة السبع من البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGI) - التي يُنظر إليها على أنها مبادرة الحزام والطريق الصينية المنافسة (BRI).
وتعتقد الولايات المتحدة أن أهدافها الاستراتيجية لن تتحقق دون دفع أجندة تطبيع اتفاقات أبراهام الإسرائيلية إلى الأمام، خاصة مع المملكة العربية السعودية.
العلاقات السعودية الإسرائيلية أساسية
وهذا ما يفسر الضغط الذي يُزعم أن الولايات المتحدة تمارسه على الرياض لتقليص علاقاتها المتعمقة مع

الصين وتطبيع العلاقات مع إسرائيل - مقابل اتفاق أمني ودعم تطوير برنامجها النووي المدني.
على الرغم من إحجامها عن الانضمام رسميًا، فإن IMEC الجديدة تجعل السعوديين موقعين فعليًا على I2U2 مع إسرائيل.

مع مرور الوقت، من المأمول أن يخلق الممر بالتالي الظروف الاقتصادية والنفسية لتسهيل التطبيع.
بالنسبة للهند، عززت اتفاقيات أبراهام الإسرائيلية لعام 2020 مع الإمارات العربية المتحدة علاقاتها مع الولايات المتحدة والشرق الأوسط وحفزت رؤيتها لمزيد من التعددية والتعددية القطبية.
ومع ذلك، بالنسبة للهند، تدور IMEC حول البحث عن طرق تجارية بديلة لممر النقل بين الشمال والجنوب إلى روسيا عبر إيران، وإحباط «تطويق» مبادرة الحزام والطريق.

المنظر من الرياض

لكن بالنسبة للجالسين في الرياض أو أبو ظبي، تبدو الأمور مختلفة. يتناسب الممر مع خطة سعودية أوسع للتنويع الاقتصادي وجهود لخلق سياسة خارجية أكثر استقلالية.
لا يُنظر إليه على أنه جزء من منافسة استراتيجية مع إيران ولا كجزء من محاولة لإقامة علاقات مع إسرائيل.
على عكس الولايات المتحدة، لم ترى دول الخليج أبدًا أن الأخيرة شرط أساسي للأول أو حتى مرتبطة به.
بغض النظر، فإن التطبيع لديه مجموعة أخرى من التحديات التي يجب التغلب عليها، بدءًا من معارضة الكونجرس الأمريكي الشديدة لبرنامج نووي مدني للمملكة العربية السعودية إلى حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة.

قد يميل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أيضًا إلى بدء المفاوضات بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 للتوصل إلى اتفاق أفضل من رئيس جمهوري.
التزم الأردن، العقدة المركزية في الممر الجديد، الصمت لتجنب رد الفعل الداخلي العنيف على التعامل مع إسرائيل، مما يزيد من تعقيد آفاق الممر.

الجدوى الاقتصادية

قد لا تتطابق جدوى المشروع أيضًا مع الضجيج السياسي.
وفقًا لبعض التقديرات، يمكن أن تصل البضائع إلى أوروبا من مومباي باستخدام المسار الجديد أسرع بنسبة 40% من قناة السويس وخفض التكلفة بنسبة 30%.

يبدو هذا مبالغًا فيه، نظرًا لتكاليف التحميل والتفريغ والوقت في كل ميناء على طول الطريق، بالإضافة إلى رسوم ورسوم العبور المستقبلية.

البنية التحتية غير الكافية هي عقبة أخرى. في حين أن بعض أجزاء شبكة السكك الحديدية التي تربط الخليج لا تزال غير مكتملة، فإن نظام السكك الحديدية العتيقة بأكمله في الأردن يحتاج إلى تغيير.
والتمويل مسألة شائكة أيضا. لم يتم الكشف عن الرعاة الرئيسيين بعد - وهو عنصر حاسم حيث يوصف الممر بأنه عنصر من PGI، والذي (على عكس مبادرة الحزام والطريق) يعتمد على استثمارات القطاع الخاص.

قد يجد المستثمرون من القطاع الخاص أن تكلفة المشروع وطول عمره باهظان.
على طول الطريق، يجب أيضًا مواءمة اللوائح والضرائب والإجراءات الجمركية.
قبل كل شيء، يتوقف نجاح المشروع على النمو الاقتصادي والطلب في الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والذي يعتمد بدوره على الانتعاش الاقتصادي العالمي.

قد يستغرق الممر الجديد عقودًا حتى يتحقق، إن وجد. في غضون ذلك، ستواصل الولايات المتحدة جهودها للإطاحة بالصين من مكانتها كأكبر شريك اقتصادي في الشرق الأوسط.
لا يحتاج السعوديون والإسرائيليون إلى ممر اقتصادي لمواصلة الحديث، لذلك سيفعلون. وبالتالي، فإن الآمال في أن تعزز اللجنة التطبيع قد تكون مجرد حلم بعيد المنال.

حجة لمشاركة الولايات المتحدة بشكل أكبر في آسيا الوسطى

مؤسسة راند للأبحاث والتطوير الأمريكية

نادرًا ما تكون آسيا الوسطى أولوية قصوى للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت بالدول الخمس المستقلة حديثًا - كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. لكن بالنسبة لمعظم القرن الحادي والعشرين، كانت آسيا الوسطى إلى حد كبير بمثابة منصة انطلاق لمشاركة الولايات المتحدة في أفغانستان، وأكثر من ذلك بقليل.

منذ انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، كان التصور العام لآسيا الوسطى للولايات المتحدة هو أنها قوة أجنبية عابرة وانتهازية. استطلاعات الرأي حول الرأي العام في آسيا الوسطى للقوى العظمى (روسيا والصين والولايات المتحدة) من 2017 إلى 2019 لم تكن مواتية للولايات المتحدة. على مقياس 100 نقطة، بمعنى 100 «إيجابي للغاية»، كان متوسط رأي الولايات المتحدة في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في الخمسينيات و76 في تركمانستان. في جميع البلدان، تخلف الرأي العام بشأن الولايات المتحدة عن روسيا والصين. تم جمع هذه البيانات، على وجه الخصوص، قبل الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا لعام 2022. ومع ذلك، فإن انخفاض الدعم لروسيا لا يترجم بالضرورة إلى زيادة في الدعم للولايات المتحدة.
خلقت علاقات آسيا الوسطى المتوترة مع روسيا والتشكيك المتزايد في النفوذ الصيني فرصة للولايات المتحدة لتعزيز صورتها من خلال استثمارات أكبر طويلة الأجل في المنطقة. نظرًا لأنه من غير المرجح أن تنفق الولايات المتحدة على الصين أو حتى روسيا، يجب أن يكون نهجها مدروسًا ومركزًا على المجالات التي يمكن أن ترى فيها أكبر عائد على الاستثمار.

ضامن أمن روسي محفوف بالمخاطر
منذ التسعينيات، شهدت دول آسيا الوسطى غزو روسيا للجمهوريات السوفيتية السابقة ودعم الحركات الانفصالية عدة مرات. لكن منذ حرب أوكرانيا، بدأ نفوذ روسيا في هيمنتها السوفيتية السابقة يتضاءل.
يبدو أن كازاخستان هي الأكثر استعدادًا للابتعاد عن روسيا. تحدى الرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف علانية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عدة مرات منذ غزو روسيا لأوكرانيا، على الرغم من دعوته لمساعدة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مواجهة الاحتجاجات العنيفة في يناير 2022. أصر توكاييف على أن البلدين لا يزالان على علاقة جيدة، لكنه أوضح أن بلاده لن تتحايل على العقوبات الغربية لمساعدة روسيا.

في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في يونيو 2022، صرح توكاييف أن كازاخستان لا تعترف بتشكيلات «شبه دولة» مثل ما يسمى بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبية في أوكرانيا وكذلك

أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، لنفس الأسباب التي تجعلها لا تعترف بتايان أو لا تعترف بها. في نفس المنتدى، رفض توكاييف أيضًا قبول وسام ألكسندر نيفسكي الروسي، مدعيًا أنه لن يقبل مثل هذا التكريم أثناء توليه منصبه. بعد عام، في يونيو 2023، أخبر توكاييف بوتين أن تمرد مجموعة فاغنر الذي لم يدم طويلاً كان «شأنًا داخليًا لروسيا».

على الرغم مما قد يعتبره المحللون الغربيون تحدي توكاييف الواضح لبوتين وروسيا، فإن كازاخستان متباينة في نهج سياستها الخارجية، وأي تعليقات أو إجراءات لا تلتزم بالخط الروسي لا ينبغي بالضرورة أن يُنظر إليها على أنها مؤيدة للولايات المتحدة.
أو مؤيدة للصين - هم مؤيدون لكازاخستان. إن رغبته في الحفاظ على وكالة بلاده وخيارها في شؤونها السياسية، أوضح توكاييف - مثل قادة آسيا الوسطى الآخرين - أن بلاده لن تخضع حصريًا لنفوذ أي قوة عظمى.

تحتفظ روسيا بنفوذها بين رؤساء دول آسيا الوسطى والنخبة السياسية، وكثير منهم من بقايا الحقبة السوفيتية. لكن هؤلاء السياسيين المسنين وعلاقاتهم بروسيا تتلاشى ببطء. وأكثر من نصف سكان المنطقة تقل أعمارهم عن 30 سنة؛ ولدوا بعد حل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ولديهم روابط سياسية وثقافية أكثر مرونة مع روسيا. تشير استطلاعات الرأي العامة أيضًا إلى أن روسيا تفقد نفوذها. أعرب العديد من المستجيبين عن قلقهم بشأن الحرب على آثار أوكرانيا على بلدانهم، خاصة في قطاعاتهم الاقتصادية. يمكن أن يؤدي الاستثمار الاقتصادي والثقافي الأمريكي الاستباقي في الأجيال القادمة في آسيا الوسطى إلى نتائج إيجابية للولايات المتحدة لعقود قادمة.

سبق لروسيا أن دعمت الحركات الانفصالية في جمهوريات مولدوفا وجورجيا وأوكرانيا السوفيتية السابقة، لذا فإن إمكانية إشراك روسيا في الحركات الانفصالية في آسيا الوسطى ليست واردة أبدًا. على الرغم من أن الأمر ليس كذلك دائمًا، إلا أن هذه كانت أداة تستخدمها موسكو لمعاقبة الجمهوريات السوفيتية السابقة على الانجراف من مدار موسكو. إذا اقتربت دول

آسيا الوسطى من الصين أو الولايات المتحدة، أو أبعدت نفسها ببساطة عن روسيا، فإن تأجيج نيران الحركات الانفصالية الموجودة مسبقًا هو ملاذ محتمل من موسكو.

على مدى السنوات 30 الماضية، سحقت طاجيكستان في كثير من الأحيان ما اعتبرته نشاطًا متمردًا في منطقة جورنو بدخشان، حيث قتلت القوات الحكومية عشرات المتظاهرين العام الماضي واعتقلت كثيرين آخرين. في أوزبكستان المجاورة، وقع أكبر عنف سياسي منذ مذبحة أنديجان عام 2005 العام الماضي في جمهورية كاراكالباكستان المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث أبلغ مسؤولون حكوميون عن مقتل 21 شخصًا وإصابة ما يقرب من 250 آخرين. على الرغم من أن كازاخستان لم تشهد أي حركات انفصالية بارزة في القرن الحادي والعشرين، إلا أن الروس يشكلون ما يقرب من 15% من إجمالي سكان كازاخستان. ويمكن أن تؤجج روسيا التوترات في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي في هذه البلدان وبين الأقليات العرقية فيها؛ ومع ذلك، فإن الاستثمار الأمريكي الأعمق في آسيا الوسطى يمكن أن يردع أي احتمال لتشجيع الحركات الانفصالية التخريبية.

تزايد الشكوك الصينية الشعبية: الحذر والضرورة

روسيا ليست القوة العظمى الوحيدة في الجوار. على مدى العقد الماضي، استثمرت الصين قدرًا كبيرًا من الوقت والموارد في آسيا الوسطى. رحبت حكومات المنطقة إلى حد كبير بزيادة الاستثمار الصيني من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI)، لكن الرأي العام يروي قصة مختلفة. كانت الشكوك في الصين سائدة في دول آسيا الوسطى لعدة قرون، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الدعاية التي تعود إلى الحقبة السوفيتية والتي عززت رهاب الصين بعد الانقسام الصيني السوفيتي في أوائل الستينيات. في السنوات الأخيرة، أشارت دراسة استقصائية نصف سنوية أجراها مقياس آسيا الوسطى في كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان إلى اتجاه تنازلي في المشاعر العامة تجاه الصين.

ولكن حتى لو كانت دول آسيا الوسطى مترددة في التعامل مع الصين، فإن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان والغزو الروسي لأوكرانيا تركهما أمام خيارات أخرى محدودة. ومع ذلك، فإن الصفقات مع الصين لا تخلو من عيوبها. سمحت المستويات المنخفضة من التنظيم والرقابة لمبادرة الحزام والطريق بنشر ما يمكن وصفه بـ «رأسمالية المحسوبية» في جميع أنحاء آسيا الوسطى. مكنت مشاريع البناء هذه النخب المحلية والإقليمية من تنمية قوتها. قال موظف قيرغيزي سابق في شركة تعدين الذهب إنه «لا يمكنك الحصول على وظيفة إلا من خلال الفساد أو الأقارب». يبدو أن الاستثمار الحكومي الصيني، لا سيما من خلال مبادرة الحزام والطريق، قد عزز فقط الفساد المحلي الحالي في جميع أنحاء آسيا الوسطى.

بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية، ينبع اهتمام الصين بآسيا الوسطى من المخاوف الأمنية المرتبطة بمنطقة شينجيانغ الأويغور ذاتية الحكم. خضعت كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان على حدود منطقة شينجيانغ، وسكان وسط آسيا الذين يعيشون في شينجيانغ لتدقيق مكثف من قبل الأمن الصيني. في عام 2017، ورد أنه تم إرسال المئات من القرغيزيين الذين يعيشون في شينجيانغ إلى ما يسمى بمراكز إعادة التعليم. اعتبارًا من العام الماضي، أشارت تقارير إضافية إلى احتجاز ما لا يقل عن 10000 من أصل قيرغيزستاني ووضعهم في مراكز إعادة التأهيل هذه. القصة هي نفسها مع الكازاخستانيين العرقيين، بما في ذلك سكان كازاخستان، الذين تم احتجازهم في هذه المعسكرات. تحدث معتقلون سابقون عن شهور من السجن، قالوا إنها تشمل التعذيب والحقن غير المعروفة. ساهمت هذه الأحداث في زيادة الاستياء الصيني بين الكازاخستانيين والقيرغيز، خاصة على طول الحدود.

إعادة بناء سمعة الولايات المتحدة في آسيا الوسطى

ولكي تعيد الولايات المتحدة بناء سمعتها بفعالية في آسيا الوسطى، فإنها تحتاج إلى نهج مصمم خصيصا للمنطقة ولكل بلد. وثمة سبل متعددة ينبغي اتباعها؛ الاستثمار الاقتصادي، ومشاركة القطاع الخاص، وبرامج الانغماس اللغوي، وبعثات دعم مكافحة الإرهاب كلها خيارات قابلة للتطبيق بالنسبة للولايات المتحدة للنظر فيها.

تأخر الاستثمار الاقتصادي الأمريكي المتجدد في آسيا الوسطى لفترة طويلة. في وقت سابق من هذا العام، زار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين كازاخستان وأوزبكستان، في أول زيارة شخصية من وزير الخارجية الأمريكي الحالي منذ أكثر من ثلاث سنوات. وأثناء وجوده هناك، التقى بممثلي جميع دول آسيا الوسطى الخمس وأكد التزام الولايات المتحدة بسيادة الدول وسلامة أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، أعلن بلينكين أن إدارة بايدن ستضيف 20 مليون دولار لتمويل مبادرة المرونة الاقتصادية في آسيا الوسطى (ERI-CEN)، مما رفع إجمالي التمويل إلى 50 مليون دولار منذ إطلاقها في سبتمبر 2022. وللشبكة ثلاث ركائز: توسيع طرق التجارة، وتعزيز القطاع الخاص، والاستثمار في البشر من خلال التدريب والتعليم.

حتى الآن، قوبلت جهود مبادرة المرونة الاقتصادية في أسيا الوسطي باستعراضات متباينة. وقد أشاد البعض بنطاقه المحدود ولكن المجدي، مشيرين إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تؤكد على «المزايا النسبية من حيث المعايير الدولية التي تحقق فوائد أكبر على المدى الطويل». كان آخرون أكثر انتقادًا، زاعمين أن التمويل «غير مهم مقارنة بما تجلبه القوى الأخرى». في الواقع، إنه يتضاءل مقارنة بالاستثمار الصيني. في مايو 2023، أعلنت الصين عن استثمار بقيمة 4 مليارات دولار في آسيا الوسطى، ويبدو أن مستوى الاستثمار الصيني والاهتمام بالمنطقة سيستمر في النمو.

لا يجب أن يأتي الاستثمار الأمريكي الإضافي من الحكومة الفيدرالية فقط. ويستثمر القطاع الخاص أيضا في آسيا الوسطى. ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن القطاع الخاص قد استثمر أكثر من 31 مليار دولار في مشاريع تجارية في جميع أنحاء المنطقة. يمكن أن يساعد استثمار القطاع الخاص الأمريكي أيضًا في دفع صادرات الطاقة في آسيا الوسطى - خاصة وأن أوروبا تنوع بعيدًا عن المصادر الروسية. قد يؤدي هذا إلى زيادة الأرباح وخلق فرص العمل، مما قد يؤدي إلى تعميق العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى. يمكن أن يساعد استثمار القطاع الخاص الأمريكي أيضًا في تمكين أمن الطاقة في آسيا الوسطى، خاصة من خلال تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة. إذا تمكنت دول آسيا الوسطى من استخدام الطاقة المتجددة للمساعدة في تلبية متطلباتها من الطاقة، فيمكن تصدير فائضها إلى مكان آخر أيضًا.

يمكن للولايات المتحدة أيضًا بناء سمعتها في آسيا الوسطى من خلال برامج الانغماس باللغة الإنجليزية. وقد بادرت بالفعل منظمات غير حكومية مثل المجالس الأمريكية للتعليم الدولي، بالإعلان عن مبادرة «C5 ONE +»، وهي برنامج باللغة الإنجليزية من شأنه «إشراك الموظفين المبتدئين والمتوسطين في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص» لتحسين طلاقة اللغة الإنجليزية في جميع بلدان آسيا الوسطى الخمسة. يمكن أن تكون مثل هذه البرامج بمثابة مدخلات في الاقتصاد العالمي لسكان آسيا الوسطى وتعزز العلاقات مع الولايات المتحدة.

وسيلة أخرى حيث يمكن للولايات المتحدة تقديم مساعدة أكبر هي مكافحة الإرهاب. قد يؤدي نشر أعداد كبيرة من القوات الأمريكية إلى استعداء روسيا أو الصين؛ إذا اختارت هذا النهج، فسيتعين على الولايات المتحدة تقليل وجود قوتها إلى الحد الأدنى مع تحقيق أقصى قدر من الفوائد، مع وجود العديد من العلاقات المتاحة بالفعل. وشجع برنامج شراكة الدولة العلاقات بين وحدات الحرس الوطني وبلدان آسيا الوسطى. ومنذ عام 2002، دخل الحرس الوطني لفيرجينيا في شراكة مع طاجيكستان؛ ومنذ التسعينات، دخل الحرس الوطني لأريزونا ومونتانا في شراكة مع كازاخستان وقيرغيزستان على التوالي؛ ويعمل الحرس الوطني لميسيسيبي وأوزبكستان معا منذ عام 2012؛ وحتى عام 2011، دخل الحرس الوطني في نيفادا في شراكة مع تركمانستان. علاوة على ذلك، منذ عام 2002، أجرت القوات الأمريكية تكرارات متعددة لتدريب النسر السهوب، وهو حدث تدريبي متعدد الجنسيات جمع تاريخياً بين القوات الأمريكية والبريطانية والكازاخستانية والقيرغيزية والأوزبكية والطاجيكية.

هذه التوصيات ليست سوى عدد قليل من الخيارات العديدة التي يمكن للولايات المتحدة أن تسعى من خلالها إلى تعزيز الروابط في آسيا الوسطى. نظرًا لقربهما وعلاقاتهما التجارية الراسخة، لن يزول النفوذ الروسي والصيني في المنطقة أبدًا، ولا ينبغي للولايات المتحدة أن تتوقع قلب هذه العلاقات. ومع ذلك، فإن نوافذ الفرص مثل هذه قليلة ومتباعدة، ويجب على الولايات المتحدة الاستفادة منها. كما وضع السير هالفورد ماكيندر نظرية منذ أكثر من قرن في «المحور الجغرافي للتاريخ»، فإن من سيطر على «هارتلاند» - التي تكمن فيها آسيا الوسطى الحديثة - سيظهر كأعظم ممثل على المسرح الدولي. تتردد صدى هذه الأفكار اليوم، ليس من خلال السيطرة ولكن من خلال النفوذ، ويجب على الولايات المتحدة أن تضمن عدم بقائها على الأطراف